أُسس نـقد الأَوجه النـحوية في شروح الصحيفة السجادية

الأستاذ المساعد الدكتور شعلان عبد علي سلطان
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

زياد قاسم دريس
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية
ziyad.altaei88@gmail.com

ملخص البحث

يعنى هذا البحث بدراسة الأُسس التي انطلق منها شُرَّاحُ الصحيفة السجادية المباركة في الحكم على التوجيه النحوي بالقبول أَو الرفض، أَو للمفاضلة بين الأَوجه النحوية المستنبطة، لتبيان المعيار الذي انطلقوا منه في نقدهم، وبتتبعي الأَوجه النحوية التي أَطلق عليها الشُّراح نقدهم بان لي أَنَّهم توسَّلوا بعدة قرائن أَهمَّها المعنى فقد رأَيت أَنَّ الشُرَّاح كثيرًا ما عوَّلوا على هذه القرينة في الحكم على التوجيه النحوي، وكذلك عوَّلوا على الصناعة النحوية وحاولت أَنْ أُبين مرجعيات الشُرَّاح في الصناعة بتتبعي الدقيق لآرائهم النقدية، وكان للسياق اللغوي الحظ الأَوفر من الأُسس التي ركنوا إليها في نقدهم التوجيه النحوي ولاسيَّما المشاكلة التركيبية، فقد استعان الشُرَّاح بها ملحظًا لبيان الوجه الصحيح، فمراعاة التناسق في فقرات النص يجعل من التركيب فصيحًا عندهم والتركيب الفصيح أَولى بأَنْ يُحمل عليه نص الإمام(عليه السلام)، وكذلك استعانوا بالذوق اللغوي كثيرًا وركنوا إليه لمعرفة الوجه الأَصح من الصحيح وبدا ذلك واضحًا في عباراتهم، فحاولت في هذا البحث أَنْ أُبين مدى صحة ما احتُجَّ به في نقد التوجيه النحوي، وبيان اختلاف الشُرَّاح وتفاوتهم في نقد الأَوجه النحوية.

كلمات مفتاحية: أُسس النقد، شروح الصحيفة السجادية، ترجيح .

Abstract

This research deals with studying the foundations which from the explainers of the holy Al-sahifa al-sajjadiyya started in judging on the grammatical directives whether to accept or reject, or in comparing among the extrapolated grammatical aspects in order to show the standard the which they made use of in their criticism. According to my following the grammatical directives which had been under the explainer's criticism , it seemed to me that they exploited many presumptions , the most important of which is the meaning . I saw that the explainers highly depended on this presumption in judging on the grammatical directive. Also they depended on the grammatical formulation. I tried to show the explainers' references in this formulation by my careful following for their critical opinions. The linguistic context had the greatest part from the foundations they relied on in they relied on in their criticising the grammatical directive especially compositional consistency .the explainers made use of this linguistic context as a presumption to show the accurate aspect. Taking the consistence in the context paragraphs into account makes the composition fluent that the context of the Imam (peace be upon him) is compositionally fluent .they also depended highly on the linguistic flair and used to know the right aspect, and this seemed clear in their expression. I tried in this research to show the extent of validity of what had been used as an evidence in criticising the grammatical presumption and to show the difference among the explainers in criticising the grammatical presumption.

Key words: Foundation of criticism, explanation of Al-sahifa al-sajjadiyya, likelihood

المقدمة

يعنى هذا البحث الموسوم بـ (نقد الأَوجه النحوية في شروح الصحيفة السجادية) بدراسة الأُسس التي انطلق منها شُرَّاحُ الصحيفة السجادية المباركة في الحكم على التوجيه النحوي بالقبول أَو الرفض، أَو للمفاضلة بين الأَوجه النحوية المستنبطة، لتبيان المعيار الذي انطلقوا منه في نقدهم .

ولاشكَّ في أَنَّ نقد الأَوجه يخضعُ لأُسس ومعايير يلحظها المعرِبُ للحكم على الوجه النحوي، فالنقد النحوي لا يتأَتَّى من معايير ذاتية ورغبة في إظهار تفوّق المعرب على الآخر، فهو محكوم بضوابط يتوسَّلُ بها المعربُ للوصول إلى الوجه الصحيح، وبتتبعي الأَوجه النحوية التي أَطلق عليها الشُّراح نقدهم بان لي أَنَّهم توسَّلوا بعدة قرائن هي :

أَوَّلًا: التعويل على المعنى

ثانيًا : التعويل على الصناعة النحوية

ثالثًا: التعويل على السياق اللغوي

رابعًا: التعويل على الذوق اللغوي.

وقد اعتمد البحث على جملة من شروح الصحيفة السجادية المطبوعة.

والنص السَّجادي نصٌّ مقدسٌ صادرٌ من إمام معصوم، لذا عمل الشُّرَّاحُ جاهدين على أَنْ ينتقوا أَحسنَ الأَعاريب الَّتِي تؤول إلى تراكيب فصيحة، وفاضلوا بين الأَوجه النحوية لتمييز أَفصح الوجوه وأَوضحها وأَولاها ليُحملَ عليها نصُّ الإمام، وحاولوا الابتعاد عن التخريج على الوجه الضعيف القبيح، وعدم الحمل على الشاذ والنادر، يقول السيد علي خان المدني في ذلك : ((وتخريج كلام المعصومعليه السلام على الشاذ والنادر لا وجه له))[١]، ومن هنا اهتموا بنقد الأَوجه النحوية اهتمامًا واضحًا ؛ فتوسَّلوا بالقرائن التي تحفُّ بالنص؛ لبيان المعنى المراد من تركيب الكلام.

الأَساس الأَوَّل

التعويل على المعنى :

عُنِي النحويون بالمعنى عنايةً كبيرة ، فاتخذوه معيارًا لقبول الوجه النحوي ،يقول المبرد(ت٢٨٥هـ): ((كُلُّ ما صلَح به المعنى فهو جيد ، وكُلُّ ما فسد به المعنى فمردود))[٢].

ولا يتمكنُ المُعرِبُ من فهم العَلاقاتِ المعنوية الرابطة بين عناصر الجملة إِلَّا بعد أَنْ يفهَمَ المعنى، يقول الجرجاني(ت٤٧١هـ) : ((لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَعرِفَ للفظ موضعًا من غيرِ أَنْ تَعرفَ معناه))[٣]، لذا نجد ابنَ هشام الأَنصاري(ت٧٦١هـ) يُوصي المُعرِبَ بمعرفة المعنى قبل كُلِّ شيءٍ، يقول: ((وأَوَّلُ واجبٍ على المُعرِبِ أَنْ يَفهمَ معنى ما يعربُهُ مُفردًا أَو مُرَكَّبًا))[٤].

ومن المقولات المشهورة عند النحاة: (الإعراب فرع المعنى)[٥]، فالمعنى هو الأَصلُ عندهم والإعرابُ فرعٌ منه ؛ إِذ يُحَدد بلحاظ المعنى .

ومن الأُسس التي اعتمدها الشُّرَّاحُ في الحكمِ على مقبولية الوجه النحوي المعنى، وهو الأَكثر حضورًا عندهم ، فهم إلى المعنى أَميل منه إلى الصناعة النحوية، لذا نجد المستوى الدَّلالي قد أَخذ مأْخذًا كبيرًا في شروحهم .

ونرى هذا الأَساس معيارًا في الحكم على الوجه النحوي في قوله عليه السلام: **((إِلَهي أَحْمَدُكَ وَأَنتَ للحمدِ أَهلٌ عَلَى حُسْنِ صَنِيعِكَ إِلَيَّ، وسُبُوغِ نَعْمَائِكَ عَلَيَّ))**[٦]، فقد ذهب الشيخ علي العاملي(ت١١٠٤هـ) إلى أَنَّ جملة (وأَنت للحمد أَهلٌ) لا محلَّ لها من الإعراب معترضة بين الفعل(أَحمدك) و مُتَعَلِّقِهِ (على حُسنِ صنيعكَ)، وذكر احتمالًا آخر، وهو أَنْ تكونَ

حاليَّةً من ضمير المخاطب أَي: إلهي أَحمدك والحال أَنت للحمد أَهلٌ، فيكون للجملة محلٌّ من الإعراب [٧]، وتبعه السيد علي خان المدني(ت١١٢٠هـ)، ورجَّح الوجه الأَوَّلَ مُعَوِّلًا على المعنى؛ إذ قال : ((وهو أَولى لإفادتها الدوام على تقدير الاعتراض دون الحال، والنكتة فيه الثناء عليه سبحانه باستحقاقه لجميع المحامد؛ لأَنَّ اللام في (الحمد) للجنس ، وهي لاستغراق الأَفراد، فكأَنَّه قال : وأَنت لكلِّ حمدٍ أَهلٌ))[٨].

فالصناعةُ النحوية لا تمنعُ أَيًّا من الوجهينِ بيد أَنَّ المفاضلةَ كان أساسُها المعنى الأَقوى والأَنسب إلى سياق النص، فالاعتراض فيه دوام المعنى المفضي إلى دوام الحمد، لذا نجد السيد الشيرازي قد اقتصر على هذا الوجه[٩].

وفي قول الإمام عليه السلام: ((**اللهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّا، وَرَبَّيْتَنِي صَغِيرًا**))[١٠]، رأَى العاملي أَنَّ (سوِيًّا) مفعول به ثانٍ للفعل (خلق)؛ لأَنَّه بمعنى (صيَّرَ) ، فهو متعدٍّ إلى مفعولين،أُوَّلهُما (الياء) في (خلقتني)[١١]، ولم يرتضِ نصب (سويًا) على الحالية استنادًا إلى المعنى، يقول: ((ولا يجوز نصبه على الحال ؛ لأَنَّ الاستواء بعد الخلق))[١٢].

فالاستواء مرحلة لاحقة ؛ فهي أَعلى درجاتِ كمالِ الخلق وحُسْنِ الصورة ، فأَصل الفعل (سوى) يدلُّ على الاستقامة والاعتدال، جاء في (مقاييس اللغة): ((السين والواو والياء أَصلٌ يدلُّ على استقامةٍ واعتدالٍ بين شيئين))[١٣]، والسَّوِيُّ بمعنى المستقيم المعتدل، قال تبارك وتعالى ((**فاتبعني أهدك صراطًا سويًا**)) [سورة مريم، من الآية:٤٣]، والخلقُ متقدِّمٌ على الاستواء، وهو ما أَفصحَ به القرآنُ الكريم في أَكثرِ من آية قرآنية كريمة، ومن ذلك قولُه تبارك وتعالى :﴿ **أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا**﴾[سورة الكهف، من الآية:٣٧]، وقوله تعالى:﴿**الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى**﴾ [سورة الأَعلى، الآية:٢].

ويُفهَمُ من كلام العاملي أَنَّ توجيه (سويًا) حالًا يقتضي الاقتران الزمني بين الخلق والاستواء وبما أَنَّ زمن الاستواء متأَخرٌ عن زمن الخلق فلذا منع الشارح وجهَ الحالية.

أَمَّا المدني فنراه اقتصر على وجه الحالية ؛ فذهب إلى أَنَّ (سويًا) حال لازمة من ضمير المتكلم لدلالة عاملها على تجدد صاحبها وحدوثه مثلُه في قوله تعالى: ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيْفًا**﴾[سورة النساء، من الآية:٢٨] ، فـ(ضعيفًا) حال لازمة من (الإنسان) ؛ لأَنَّ (خلق) الذي هو العامل يدل على تجدد المخلوق وحدوثه[١٤]، ولم يذكر الشيرازي غير هذا الوجه أَيضًا.[١٥]

وقد تَعَقَّب المدني كلام العاملي؛ فذكر أَنَّ((قول بعضهم: (إِنَّه في الدعاء ثاني مفعولي خلق لأَنَّه بمعنى (صَيَّر) ولا يجوز نصبه على الحال ؛ لأَنَّ الاستواء بعد الخلق) ، وهو صريح ، فإِنَّ الخلق المتقدم على التسوية إِنَّما هو الخلقُ بمعنى التقدير لا الخلق بمعنى الإِيجاد وهو المرادُ هنا والتسوية مقارنة له بهذا المعنى فتعيَّن كونه حالًا))[١٦].

فالخلقُ في استعمال العرب يدلُّ على معنيين، **الأَوَّل**: بمعنى التقدير، **والآخر**: بمعنى الإبداع والإيجاد، أَي: إبداع الشيء وإخراجه من التقدير إلى الوجود[١٧].

ويبدو من كلام المدني أَنَّه يلزم الاقتران الزمني بين الحال وعاملها أَيضًا؛ إذ فسَّر الخلق بمعنى الإيجاد حتى يقترنَ زمن الحال بزمن عاملها ؛ فالإيجاد زمانه وزمان الاستواء واحد؛ إذ هو متقدمٌ على التقدير، لذا صحَّت الحالية عند الشارح.

ويبدو لي أَنَّ وجه الحالية متعينٌ سواء كان الخلق بمعنى التقدير أَو بمعنى الإيجاد؛ لأَنَّ النحويين لم يلزموا الاقتران الزمني بين الحال وعاملها، فعندهم أَنَّ الحال ـ بحسب زمنهاـ تقسمُ قسمين: الحال المقارنة والحال المُقَدَّرة أَو المنتظرة (المستقبلة)، يقول العكبري: ((الحالُ إِمَّا مقارنة أَو منتظرة))[١٨]، ويقول ابن هشام الأَنصاري: ((الحال كما ذكر النحاة على ضربين: حال مقارنة ومنتظرة وتسمى حالًا مُقَدَّرة)) [١٩]، فالحال المقارنة: هي التي يقترنُ زمنها بزمن عاملها، وهي

الأكثر شيوعًا، كقولنا: أقبلَ زيدٌ راكضًا، فزمن الركض هو نفسُه زمن وقوع معنى (أقبل)، أَمَّا الحال المُقَدَّرة فهي التي يتحققُ معناها بعد وقوع معنى عاملها بزمان طويل أَو قصير[٢٠]، كقوله تبارك وتعالى:﴿ **ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ** ﴾[سورة البقرة، من الآية:٥٨]، يقول الزَّجاج: ((سُجَّدًا حال مُقَدَّرةٌ، المعنى: خَرُّوا مُقَدِّرين السجود ؛ لأَنَّ الإنسان في حال خروره لا يكون ساجدًا))[٢١]، وكقوله تعالى:﴿ **وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗا** ﴾[سورة الأَعراف، من الآية:٧٤]، يقول الزمخشري: ((فإِنْ قلتَ علامَ انتصبَ بيوتًا؟ قلتُ على الحال، كما تقول: خط هذا الثوب قميصًا، وأبر هذه القصبة قَلَمًا ، وهي من الحال المُقَدَّرة؛ لأَنَّ الجبل لا يكونُ بيتًا في حال النحت، ولا الثوب ولا القصبة قميصًا وقلمًا في حال الخياطة والبري))[٢٢].

ويتضح أَنَّ (سويًا) ــ في عبارة الدعاء ــ إِمَّا حال مُقَدَّرة إِنْ فُسِّر الخلق بمعنى التقدير أَو حال مقارنة إِنْ جُعِلَ بمعنى الإيجاد، ولا حاجة إِلى ما تكلَّفه العاملي من أَنَّ الفعل (خَلَق) بمعنى (صيَّر) حتى يأخذ مفعولين ، فضلًا عن أَنَّ وحدة السياق تُرجِّح تعاضد التوجيه النحوي، و(صغيرًا) حال ، فترجح كون (سويًا)حالًا أَيضًا.

ومن التوجيهات التي لم يرتضِها الشُّرَّاحُ استنادًا إِلى المعنى ما ذُكِر في قولهعليه السلام: **((سُؤَالَ مَنْ لا رَبَّ لَهُ غَيْرُكَ ، وَلا وَلِيَّ لَهُ دُوْنَكَ ، ولا مُنْقِذَ لَهُ مِنْكَ ، ولا مَلْجَأَ لَهُ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ))**[٢٣].

ذهب المولى محمد سليم الرازي إِلى أَنَّ المستثنى في (لا منقذ له منك) محذوفٌ تقديره : ولا منقذ له منك إِلَّا أَنت، ولا يمكن أَنْ يكونَ (إِلَّا إِليك) متعلقًا به ؛ لأَنَّ ذلك يَخِلُّ بالمعنى، يقول : ((لا مُنقِذَ : لا مُخَلِّصَ ، وهو بتقدير: لا مخلص له منك إِلَّا أَنت ، وجعلُ الاستثناء المذكور أَي : (إِلَّا إِليك) متعلقًا به أَيضًا من باب التنازع غير سديد من حيث المعنى ؛ إِذ الإِنقاذُ لا يقتضي التعدي إِلى (إِلى) فتأَمل))[٢٤].

فهناك تنازع بين (لا منقذ له منك) و(لا ملجأَ له منك) على المستثنى(إِليك) ، و(لا ملجأَ له) متناسبة مع (إِليك) ؛ لأَنَّ الملجأَ يتعدى بـ (إِلى)، أَمَّا (لا منقذ) فلا يناسبها (إِليك) ؛ لأَنَّه لا يُعَدَّى إِليه [٢٥]، فاختار الشارح حذف المستثنى مع (لا منقذ)، وقدَّره بـ(أَنت)، لأَنَّ (منقذ) يتعدى من دون واسطة ، فاختار الضمير(أَنت)، أَمَّا (ملجأ) فلا يتعدى إِلَّا بـ(إِلى) فصحَّ معه المستثنى (إِليك)، وزيادة في الإِيضاح فسَّر الشارح (منقذ) بـ(مُخَلِّص) المتعدي بنفسه ، إِذ لا يجوز أَنْ يُقال: خلَّصت إِليه بل خلَّصته.

الأَساس الثاني

التعويل على الصناعة النحوية

من الأُسس التي اعتمدها الشُّرَّاحُ في نقد الأَوجه النحوية التعويل على ضوابط الصناعة النحوية، وقد خَطَّت كلُّ مدرسة نحوية منهجًا لها ، فالبصريون أَقاموا الصناعة على المطرد والكثير والغالب من دون الشاذ والنادر، فهذا إِمام الصناعة سيبويه يُحَذِّرُ من القياس على الشاذ، يقول: ((ولا ينبغي لك أَنْ تقيسَ على الشاذ المنكر في القياس))[٢٦]، فالبصرة تتشددُ في فصاحة العربي حتى تأخذ عنه اللغة لذا اقتصرت على قبائل محددة، أَمَّا الكوفيون فقد اتسموا بطابع التساهل؛ إِذ اتسعوا في رواية الشعر دون تقييد بندرته وشذوذه، فأَقاموا الصناعة على النادر والغريب فضلًا عن الفصيح والسليم[٢٧].

ونرى هذا الأَساس ملحظًا يركن إِليه الشُّرَّاحُ في نقد التوجيه النحوي في قولهعليه السلام: **((حَتَّى لا يَهُمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ بالإِدْبارِ، ولا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ عَنْ قِرْنِهِ بِفِرارٍ))**[٢٨]، فالمتبادر إِلى الأَذهان تعلُّقُ شبه الجملة (عن قرنه) بالمصدر(فرار)، غير أَنَّ هذا التوجيه لا يناسب مقتضيات الصناعة النحوية ؛ إِذ يلزم تقدم معمول المصدر عليه ؛ فنجد الشيخ العاملي قد رفضه بقوله: ((و(عن قرنه) لا يصحُّ تعلُّقه بـ(فرار) وإِنْ استقام المعنى ؛ لأَنَّ صلة المصدر لا تتقدم عليه))[٢٩].

فجمهور النحويين لا يجيزون تقدم معمول المصدر عليه مطلقًا[٣٠]، فيعللون ذلك؛ بأَنَّ معمول المصدر جزء منه ، فهو بمثابة الصلة من الموصول، فكما لا يصحُّ أَنْ تتقدم الصلة على الموصول كذلك لا يصحُّ تقديم معمول المصدر عليه[٣١].

وفي قوله تعالى مثلًا:﴿ **وَلا تَقفُ مَا لَيس لكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [سورة الإسراء، من الآية:٣٦]، يقول أَبو حيان : ((و(به) لا تتعلقُ بـ(علم)؛ لأَنَّه يتقدم معموله عليه))[٣٢].

وذهب الرضي إلى جواز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان شبه جملة؛ إذ قال: ((ولا أَرى منعًا من تقديم معموله*عليه إذا كان ظرفًا أَو شبهه، نحو قولك : اللَّهُمَّ ارزقني من عدوِّك البراءة، قال تعالى : ﴿ **وَلا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ** ﴾، وقال:﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾ ، وفي(نهج البلاغة): (وقَلَّت عنكم نبوته)، ومثله في كلامهم كثير))[٣٣].

ونجد العاملي قد علَّق شبه الجملة بمحذوف يكون استئنافًا بيانيًا، فكأَنَّه قيل:عمَّن الفرارُ؟ فأُجيب: عن قرنه[٣٤]، على قياس ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾، يقول الزمخشري:((فإِنْ قُلْتَ: معه بِمَ تعلَّق؟ قلتُ لا يخلو إِمَّا أَنْ يتعلَّق بـ(بلغ) أَوبـ(السعي) أَو بمحذوف ، فلا يصحُّ تعلقه بـ(بلغ) ؛ لاقتضائه بلوغهما معًا حد السعي، ولا بـ(السعي) ؛ لأَنَّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقى أَنْ يكون بيانًا، فكأَنه لمَّا قال: فلما بلغ السعي أَي الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع من؟ فقال: مع أَبيه))[٣٥].

أَمَّا السيد المدني فتابع الرضي في جواز تقديم معمول المصدر إذا كان شبه جملة ؛ فذهب إلى أَنَّ الظاهر ـ في عبارة الدعاء ـ تعلق(عن قرنه) بالمصدر(فرار)[٣٦]، وتبعه السيد محمد باقر الشيرازي[٣٧].

ويكشفُ ما سبق أَنَّ شُرَّاحَ الصحيفة قد يختلف نقدهم للتوجيه النحوي تبعًا لاختلاف مرجعياتهم في الصناعة النحوية، فالعاملي مال إلى التشدد النحوي ، والمدني ركن إلى الاستعمال الفصيح الذي بيَّن الرضي كثرته.

وفي قول الإمام عليه السلام: ((**اللَّهُمَّ وحَمَلَةُ عَرْشِكَ الَّذِينَ لا يَفْتُرُونَ مِنْ تَسْبيحِكَ ، ولا يسْأَمونَ مِنْ تَقْدِيسِكَ [...] فَصَلِّ عليهم**))[٣٨].

رأَى الشيخ المجلسي أَنَّ (حملة) مبتدأ وخبره مقدَّر : أَي هم مستحقون لأَنْ تُصَلِّيَ عليهم فصلِّ عليهم ، وذكر وجهًا آخر، وهو احتمال كون (فصلِّ عليهم) الخبرَ بتأويل: مقول في حَقِّه[٣٩]، وتبعه الشيخ العاملي[٤٠].

واقتصر السيد علي خان المدني على الوجه الثاني[٤١]، وتابعه السيد الشيرازي[٤٢].

وذهب المولى محمد سليم الرازي إلى أَنَّ (حملة العرش) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء)، وحُذِف المبتدأ هاهنا لقرينة المقام، وقد وَصَفَ الوجه الثاني بالبعد مُعَوِّلًا على ضوابط الصناعة النحوية، إذ يقول: ((إِنَّ جَعْلَ(فصلِّ عليهم) خبرًا لـ(حملة عرشك) لا يَخفى ما فيه من البعد؛ إذ يبعد الخبر عن مبتدئه كمال البعد ، وأَيضًا يجب حينئذ التقدير لصحة الحمل مثل: مقول في حقِّهم أَو غير ذلك))[٤٣].

فالرازي ضعَّف أَنْ يكون الخبر (فصلِّ عليهم) لأَمرين:

الأَوَّل: إذا أَعربنا (فصلِّ عليهم) خبرًا لـ(حملة) نكون قد فصلنا بين المبتدأ وخبره بسبعِ جُملٍ فضلًا عن كثرة المعطوفات وأَشباه الجمل.

فالشارحُ احتكم إلى طول الفصل بين المبتدأ والخبر وجعله مناطًا لتضعيف هذا الوجه ؛ فكثرة الفواصل بين المبتدأ وخبره جعل مثل هذا التركيب بعيدًا عنده، والملاحظ أَنَّ هذا الفصل لم يكن فصلًا بالأَجنبي؛ فالأَجنبي هو((الجزء المستقل بنفسه عن الكلام الذي ورد فيه، وهو دالٌّ على معنى غير أَنَّه فقد علاقة لفظية أَو معنوية تربطه بذلك الكلام))[٤٤] وهنا نلحظ أَنَّ العناصر الفاصلة بين المبتدأ وخبره ، فهي خاضعة لتأثيره، وقد سُمِّي هذا الفصل بالفصل

الفصيح الذي لا يخرج التركيب اللغوي عن فصاحته بخلاف لو كان الفصل بالأَجنبي لم تكن مستقلة بنفسها؛ إذ تربطها علاقة لفظية ومعنوية بالمبتدأ [٤٥]، وربما طول الفاصل بين المبتدأ وخبره يؤذن بالتضعيف؛ إذ يجعل العلاقة المعنوية داخل التركيب غامضة، وإنْ كان الفصل ليس بالأَجنبي .

الثَّاني :أَنَّ جعل (فصلِ عليهم) الخبر يفضي إلى وقوع الجملة الإنشائية خبرًا، وفيه خلاف بين النحويين، فأَكثرهم يجيزونَ ذلك من دون تقدير[٤٦]، وابن السراج والفارسي يلزمان التقدير في نحو ذلك، يقول ابن عقيل: ((فإنْ قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك :زيد اضربْه زيد مقولٌ فيه اضربْه؟ فالجواب إنَّ فيه خلافًا فمذهب ابن السراج والفارسي التزم ذلك، ومذهب الأَكثرين عدم التزامه))[٤٧]، وذهب ابن الأَنباري وبعض الكوفيين إلى منع مجيء الخبر جملة إنشائية [٤٨]؛ واحتجوا بأَنَّ الخبر لا بُدَّ من أَنْ يكون محتملًا للصدق وللكذب والجملة الإنشائية لا تحتملُ ذلك ، ورُدَّتْ حجتُهم بأَنَّ المفرد يقع خبرًا اتفاقًا ولا يحتمل الصدق والكذب بل يقع طلبًا بالإجماع كما في قولنا: كيف أَنت؟ فلا يمنع أَنْ تقع الجملة الإنشائية خبرًا على هذا[٤٩].

ويتضح أَنَّ قول الرازي: ((يجب حينئذ التقدير لصحة الحمل)) إنَّما هو مبني على مذهب ابن السراج والفارسي، وإلَّا فمذهب جمهور النحويين لا يلزمون التقدير في نحو ذلك .

ويبدو أَنَّ ما يمكن أَنْ يُضعِفَ وقوع (فصلِ عليهم) خبرًا وجود الفاء في الخبر؛ لأَنَّ الأَصل في الخبر أَنْ يخلو من الفاء، يقول ابنُ مالك: ((حقُّ خبر المبتدأ أَلَّا تدخُل عليه فاء؛ لأَنَّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف))[٥٠] ، والنحويون إنَّما أَجازوا هذا الاقتران شريطةَ أَنْ يكون المبتدأ متضمِّنًا معنى الشرط، ولم يجيزوا اقتران الفاء في غير ذلك[٥١].

وقد أَجاز الأَخفشُ زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقًا[٥٢]، وقد نُقِل عن الفراء والأَعلم(ت٤٧٦هـ) أَنهما يجيزان الاقتران إذا كان الخبر أَمرًا أَو نهيًا ، نحو: (خالد فاضربه)، و(خالد فلا تُضربْه)[٥٣]، واستدلوا بقول الشـــــاعر:[٥٤]

وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكَحْ فَتَاتَهُمْ أُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

فموضع الشاهد: دخول الفاء في خبر المبتدأ الدال على الأَمر(فانكح)، والمبتدأ (خولان)، وَرَدَّ المانعون الاستدلالَ؛ لاحتمال أَنْ تكون (خولانُ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هذه) أَو(هؤلاء)[٥٥].

وفي عبارة الدعاء نجد أَنَّ المبتدأ (حملةُ عرشك) لم يتضمن معنى الشرط، والخبرَ أَمرٌ مقترنٌ بالفاء (فصلِّ عليهم)، وهذا لا يُجيزه الجمهورُ خلا الأَخفش والفراء والأَعلم، وقد جعل الجزائري هذا من أَقوى الدلائل على إجازة دخول الفاء على الخبر وإنْ لم يتضمن معنى الشرط كما ذهب إليه الأَخفش[٥٦]، ويصحُّ أَنْ يكون دليلًا أَيضًا على ما ذهب إليه الفراء والأَعلم من جواز زيادة الفاء في الخبر إذا كان أَمرًا أَو نهيًا.

ونجد أَنَّ الشُّرَّاح لم يتوقف نقدهم على الصناعة النحوية وحدها أَو المعنى وحده، فنراهم يوازنون بين ما تقتضيه الصناعة النحوية وما يتطلَّبهُ المعنى الأَنسب، ففي قول الإمام عليه السلام: ((**وَأَمْدِدْهُمْ بِمَلائِكَةٍ مِنْ عِنْدِكَ مُرْدِفِينَ حَتَّى يَكْشِفُوهُمْ إِلَى مُنْقَطَعِ التُّرابِ قَتْلًا فِي أَرْضِكَ وأَسْرًا**))[٥٧]، رأَى الشُّرَّاحُ أَنَّ شبه الجملة (من عندك) تتردُدُ بين اللغو والمستَقَر، فهي لـــــغوٌ

إنْ تعلَّقت بقوله: (امددهم)، ومستقَرٌ إنْ تعلَّقتْ بمحذوف واقع صـــفةً لـ(ملائكة) أَي:

بملائكةٍ كائنةٍ من عندك، و(مردفين) الصفة الثانية[٥٨].

وفي نقد هذين الوجهين يقول الشيخ العاملي: ((لكنَّ الأَوَّل أَليقُ عند ملاحظة المعنى، والثاني أَنسب؛ لئلا يفصل بين النعت والمنعوت))[٥٩]

فالعاملي يرى أَنَّ تعلق شبه الجملة (من عندك) بالفعل (أَمدِدْ) أَليق من حيثُ المعنى، ولم يسوغ ذلك، ولعلَّ القيمة الدلالية لتعلق شبه الجملة بـ(أَمدد) ترتفع أَكثر؛ فالتعلق بالمدد يناسب سياق الدعاء؛ إذ فيه إِشارةٌ إِلى أَنَّه تعالى هو القادر على نصر المسلمين المرابطين في جبهات القتال وتثبيت أَقدامهم وعنايته بهم؛ بكون هذا المدد صادرًا من عنده تعالى وأَنَّه لا يتركهم وقت دعائهم له في معاركهم، وهو مغيثهم ومُعِزُّهُم بخلاف لو كانت شبه الجملة متعلقة بمحذوف واقعٍ نعتًا للملائكة؛ إِذ تكون حينئذٍ قليلة الفائدة، فالملائكة لا يكونون إِلَّا من الله.

لكن هذا الوجه تضعفه الصناعة النحوية ؛ لأَنه يقتضي الفصل بين المنعوت(ملائكة) والنعت (مردفين) بأَجنبي وهو شبه الجملة (من عندك)؛ إِذ هو متعلق بالفعل (أَمدد) وهو أَجنبي عن (ملائكة)؛ فهو ليس معمولًا له .

فالنحويون يجعلون الصفة والموصوف بمنزلة الشيء الواحد ولم يجيزوا الفصل بينهما بالأَجنبي[٦٠]،غير أَنَّ الرضي أَجاز ذلك بقوله: ((ولو قيل بجواز أَكرم هندًا رجل ضربها لجاز؛ لأَن الفصل بين الوصف والموصوف بالأَجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول؛ إِذ الاتصال الذي بين الأولين أقلُّ مما بين الأخريين))[٦١].

فالرضي يجعل شدة الاتصال والترابط بين المتلازمين باعثًا لمنع الفصل؛ فأَجاز الفصل بين النعت والمنعوت؛ فالمنعوت هو النعت في الواقع بيد أَنَّ كل واحد منهما يفيد معنى مستقلًّا بخلاف الصلة والموصول؛ إِذ يكمل إِحداهما الآخر، فهما بمثابة الجزْأَينِ في الشيء الواحد لذا يُمنع الفصل لشدة الارتباط.

أَمَّا إِذا كانت شبه الجملة (من عندك) نعتًا لـ (الملائكة) فلا يوجد فاصلٌ حينئذ ؛ إِذ تكون متعلقة بمحذوف يقع نعتًا أَوَّلًا لـ(الملائكة) ، و(مردفين) نعت آخر.

وعلى مذهب الرضي يصحُّ التوجيه الأَول من حيث الصناعة النحوية ؛ لأَنَّه يجيز الفصل بين النعت والمنعوت بأَجنبي ، وعليه فلا تعارض بين ما يقتضيه المعنى الأَجزل والأَليق، وما تفرضه الصناعة النحوية ، وهو ما نميل إِليه .

الأَساس الثالث

التعويل على السياق اللغوي

لا يَخفى أَنَّ السياق من أَقوى الأُسس التي اتَّكأَ عليها المُعرِبون لنقد الأَوجه النحوية؛ فلا يمكن أَنْ يُعرفَ المعنى النحوي للفظ بدقة من دون ملاحظة سياقه التركيبي الذي ورد فيه، ونلمسُ أَهمية السياق عند عبد القاهر الجرجاني الذي رأَى أَنَّ معنى اللفظة لا يمكن أَنْ يُكشفَ إِلَّا بعد أَنْ تنتظمَ في سياقٍ تركيبي ، يقول:((إِنَّ الأَلفاظ المفردة الَّتِي هي أَوضاع اللغة لم تُوضَع لِتُعرَفَ معانيها في أَنفسها، ولكن لأَن يُضَمَّ بعضها إِلى بعض، فيُعرَف فيما بينها من فوائد))[٦٢].

ولأَهمية قرينة السياق عُنِيَ به المُفَسِّرونَ أَيَّما عنايةٍ، وجعلوه فيصلًا في نقد كثيرٍ من الوجوه النحوية ؛ فالشيخُ ابنُ جُزي (ت٧٤١هـ) ــ مثلًا ــ عدَّ السياق من أَقوى أَوجه الترجيح في القرآن الكريم ؛ فرأَى أَنَّه لا يُمكن أَنْ يُحدَدَ المعنى النحوي للأَلفاظ بدقة في التركيب إِلَّا ((أَنْ يشهدَ بصحة القول سياق الكلام ، ويدلَّ عليه ما قبله أَو ما بعده))[٦٣].

وذهب الزركشي إِلى أَنَّ دَلالة السياق لها الدور الأَكبر في تحديد معنى الجملة الدقيق؛ إِذ هي ((تُرشِدُ إِلى تبيين المُجمَل، والقطع بعدمِ احتمالِ غير المُراد وتخصيص العام، وتقييد المطلق ، وتنوِّع الدَّلالة، وهو من أَعظم القرائن الدالة على مُراد المتكلِّم فمنْ أَهْمَلَه غلط في نظيره وغالط في مناظرته))[٦٤].

وأُنشِئ فيما بعد في العالم الغربي منهجٌ يعنى بالوظيفة الاجتماعية للغة سُمِّي بالمنهج السياقي، ورائد هذا المنهج العالم (فيرث) الذي يرى أَنَّ المعنى لا ينكشفُ إِلَّا بوضع الكلمة في سياق معين، وربطها بالكلمات الأُخرى.[٦٥]

وقد جعل شُرَّاح الصحيفة المباركة السياقَ من أَهم الملاحظ الَّتِي توسَّلوا بها لنقد التوجيه النحوي إيمانًا منهم بأَنَّ بلاغة الدلالة تتأَتى من موافقتها للتركيب وسياقه لا خارجهما لذا اشترطوا في الوجه النحوي أَنْ يُراعى فيه السياق.

ونجد السياق اللغوي ضابطًا في نقد الوجه النحوي في قوله عليه السلام: ((**وَأَيْنَ إِقْتَارُهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا للتَّوسِعَةِ عَلَيَّ! هَيْهَاتَ مَا يَسْتَوْفِيَانِ مِنِّي حَقَّهُمَا، وَلَا أُدْرِكُ مَا يَجِبُ عَلَيَّ لَهُمَا**))[٦٦].

رأى الشيخ العاملي أَنَّ (ما) في قوله عليه السلام: (ما يستوفيان) نافية[٦٧]، وتابعه السيد المدني[٦٨].

وردَّ المدني على بعض المُترجمين[٦٩] ممَّن أَجاز أَنْ تكونَ (ما) مصدرية وهي ومسبوكها فاعل (هيهات) أَي: هيهات استيفاؤهما مني حقَّهما ، ووصف هذا التوجيه بالغريب مُعَوِّلًا على سياق التركيب؛ فقوله عليه السلام فيما بعد : (ولا أُدرك ما يجب عليَّ لهما)لا يبقي مجالًا عنده لكون (ما) مصدرية؛ مُسْتدِلًا بأَنَّ واو العطف لا تقترنُ بـ(لا) إِلَّا إذا سُبِقَتْ بنفي[٧٠].

فالنحويون إنما قَرَنوا (لا) بالواو إذا سُبِقَت بنفي، ولم يُفْهَم من الفعل المنفي الاستثناء والمعية، فلا يصحُّ عندهم أَنْ يُقال: قام زيدٌ ولا عمرو؛ لأَنَّ ما قبل الأَداة كونٌ مثبت، يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ((وإِنْ عُطِفَ بالواو على فعل **منفي** غير مستثنى، ولم يقصد المعية وليتها (لا)))[٧١].

وقد التمس النحويون الفارق الدلالي من ذكر (لا) أَو حذفها؛ إذ رأوا أَنَّ وجود (لا) يفيد أَنَّ الفعل منفيٌ عنه في حالة الاجتماع والافتراق، ففي قولنا مثلًا : (ما جاء زيد ولا عمرو) فبذكر (لا) يقتضي أَنَّ حدث المجيء منفيٌ عنهما في حالة اجتماعهما وفي حالة افتراقهما، وبحذفها يحتمل هذا المعنى ويحتمل معنى آخر، وهو جواز كون مجيئهما مفترقين لا مجتمعين، جاء في (ارتشاف الضرب): ((إذا عَطَفْتَ بالواو ومعها (لا) أَفادت المنع من الجميع، كقولك : والله لا كَلَّمْتُ زيدًا ولا عَمْرًا، ولو حذفتها لجاز أَنْ تُكَلِّمَ أَحدهما؛ لأَنَّ الواو للجمع، وإعادة (لا) كإعادة الفعل))[٧٢].

فالمدني لم يجوز احتمال (ما) مصدرية؛ لأَنَّه لو كانت كذلك لصار الكلام مثبتًا قبل (لا) فيكون كقولنا: (جاء زيد ولا قام عمرو)، أَمَّا لو كانت (ما) نافية لسبقَ الأَداة (لا) كون منفي ، فيصحُّ عندئذ هذا التركيب عند النحويين ويكون كقولنا: ما جاء زيد ولا قام عمرو.

وقد تَعَقَّبَ السيد محمد باقر الشيرازي كلام السيد المدني وانتصر للقائلين بجواز كون (ما) مصدرية هنا؛ إذ قال:((أَقول: لا يَخفى تحمُّل ما ذكره ! والحقُّ مع بعض المترجمين والغرابة مردودة عليه))[٧٣].

ولم يسوغ الشارح السبب الذي دفعه بجواز من قال (ما) مصدرية، ولم يبين وجه الغرابة التي نعت بها رد المدني، ولعلَّه التمس من قوله عليه السلام: (هيهات) معنى النفي؛ فهي بمعنى (بَعُدَ)، وكأَن القول (بَعُدَ استيفاؤهما) يوازي القول (ما يستوفيان) لذا أَجاز الشارح وجه المصدرية، وإلا فلا يمكن أَنْ يتقدم (لا) كونٌ مثبت.

وفي قوله عليه السلام: ((**اللهُمَّ وَصَلِّ عَلَى أَوْلِيائِهم الْمُعْتَرِفِينَ بِمَقَامِهِم ، الْمُتَّبِعِينَ مَنْهَجَهُمْ ، الْمُقْتَفِيْنَ آثَارَهُم، الْمُسْتَمْسِكِينَ بِعُرْوتِهِم، الْمُتَمَسِّكِينَ بِوِلايَتِهِم، الْمُؤْتَمِّينَ بِإِمَامَتِهِمْ**))[٧٤].

ذكرَ الشُّراح في مرجع الضمير في قوله عليه السلام: (على أَوليائهم) وجهان:

الأَوّل: أَنَّ الضمير عائدٌ إلى أَولياء الأَئمة المعصومين من أَهل بيت خاتَم النبيين صلوات الله عليهم أَجمعين، وهو ما احتمله المولى الرازي[٧٥]، واقتصر عليه السيد المدني[٧٦].

الثاني: أَنَّ الضمير يَعمُّ ليشملَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فضلًا عن الآل الأَطهار، وهو ما أَجازه المولى الرازي[٧٧].

ورجَّـحَ الـرازي التوجيـه الأوَّل ؛ لدلالـة السـياق عليـه ؛إذ قـال: ((لكـنَّ الأوَّلَ أَنسـبُ بقولـه (المـؤتمين بإمـامتهم) وأمثاله))[٧٨].

فالشارح تأمَّل في سياق النص المبارك فوجد أَنَّ تخصيصَ الضمير بالأئمة أَنسبُ؛ لدلالة قولهعليه السلام: (المؤتمين بإمامتهم) فقوله: (بإمامتهم) رَجَّحَتْ عود الضمير إلى الأئمة (عليهم السلام) فقط .

ونجد الشُّراح كثيرًا ما يعتمدون على مراعاة التناسق في التركيب والنظم، أَو ما يُسَمَّى (المشاكلة التركيبية) ضابطًا مُرَجِّحًا، وقد عُرِّفتْ بأَنها ((حمل التركيب على أَحد التوجيهات المحتملة لوقوعه بصحبة تركيب آخر مُوازٍ لـه في انتظام عناصره وبنائه الفني))[٧٩].

ومن ذلك ما ورد في قولهعليه السلام: ((**وَلا أَسْتَشْهِدُ عَلَى صِيَامي نَهَارًا ، وَلا أَسْتَجِيرُ بِتَهَجُّدِي لَيْلًا**))[٨٠].

رأى شُرَّاحُ الصحيفة المباركة أَنَّ لفظ (نهارًا) يصحُّ أَنْ يكونَ مفعولًا بـه للفعل (أَستشهد) ويصحُّ أَيضًا أَنْ يكون منتصبًا على الظرفية من (صيامي) ، ومفعول الفعل محذوف، أَي : ولا أَستشهد الله أَو الملائكة أَو الرُّسُل على أَنِّي صمتُ نهارًا [٨١].

وقد رجَّـحَ العاملي الوجـه الثاني ؛ ليُشاكلَ تركيبَ الجملة المعطوفة عليها ؛ إذ قال: ((وانتصاب (نهارًا) على الظرفية أَولى من كونه مفعول (أَستشهد) ؛ بقرينة ما بعده، فإِنَّ (ليلًا) منصوب على الظرفية؛ لأَنَّ الاستجارة لا تقعُ عليه فهما متعلِّقان بالصيام أَو التهجد))[٨٢].

ويفهم من كلامه أَنَّ (النهار) يصحُّ أَنْ يقعَ عليه الاستشهاد فيكون مفعولًا به للفعل، ويصحُّ أَنْ يتعلَّق بـ (صيامي) فيكون ظرفًا لغوًا، فالتركيب محتملٌ لهذين الوجهين، أَمَّا التركيب الذي يليه فـلا يحتملُ إِلَّا وجهًا واحدًا ، وهو أَنْ يكون (ليلًا) ظرفًا لغوًا متعلِقًا بـ (تهجد)، أَي: ولا تهجَّدْت ليلًا تهجدًا يفي بنعمك عليَّ فأَستجير به، ولا يصحُّ أَنْ يكون مفعولًا به؛ لأَنَّ (الليل) لا تقعُ عليه الاستجارة ، فالشارح اعتمد على التركيب الثاني لترجيح ما يحتمله التركيب الأَول ليكون الكلام على نَسَقٍ واحد في نَظمِه، وهو الأَولى ؛ لأَنَّ وحدة السياق توجب بلاغة الدَّلالة ، والمعنى الأَبلغ أَولى بأَن يُحملَ عليه كلام الإمامعليه السلام. وفي قولهعليه السلام: ((**اللَّهُمَّ هَذه حَاجَتِي فَأَعْظِمْ فِيْهَا رَغْبَتِي، وَأَظْهِرْ فِيْهَا عُذْرِي ، وَلَقِّنِي فِيْهَا حُجَّتِي ، وَعَافِ فِيْهَا جَسَدِي**))[٨٣].

رأى العاملي أَنَّ شبه الجملة في قولهعليه السلام: (أَعْظِمْ فِيْهَا رَغْبَتِي) تحتملُ أَنْ ترتبطَ بالفعل (أَعظم)، وتحتملُ الارتباط بـ(رغبتي) أَيضًا[٨٤].

ورجَّح الشارح الوجه الأَوَّل مُعَلِّلًا : ((ليكون الكلام على نسق واحد ؛ لأَنَّ (فيها) لا يصحُّ تَعَلُّقه بـ(جسدي)))[٨٥].

فحملُ التركيب على كون شبه الجملة متعلِّقةٌ بـ (رغبتي) يبتعد بالتركيب عن المشاكلة للجملة التالية لها في سياق الدعاء، وهي قوله (وعافِ فيها جسدي)؛ إِذ (فيها) لا يصحُّ أَنْ ترتبطَ بـ(جسدي) .

واختار الشارحُ التعلُّقَ بـ (أَعظم)؛ لأَنَّ به تتحقق المعادلة التركيبية، ممَّا يضمن للتركيب فصاحته وللمعنى بلاغته .

التعويل على الذوق اللغوي

لا يخفى أَنَّ الذوق هو المَلَكةُ الراسخة في الذهن والمُتَأَتية من الاطلاع الواسع والدربة الكبيرة، ممَّا يجعل اللغوي متمكنًا من إدراك معاني الأَشياء والغور في أَسرارها، وقد يُسمى بالحس اللغوي أَحيانًا؛ إذ مدلول الحس يرادفُ الذوق؛ فالذوق ((بمنزلة الإحساس))[٨٦].

وقد اعتنى النحويون القدامى بالذوق أَو الحس اعتناءً واضحًا، واحتكموا إليه في النقد اللغوي وبيان الفصيح من الكلام، فابن جني ـ مثلًا ـ يرى أَنَّ التعويل على الذوق يعطي صناعة النحو حقَّها، ويسمو باللغة إلى قمَّتها؛ إذ قال: ((إذا حَكَّمْنا بديهةَ العقل وترافعنا إلى الطبيعة و**الحس** فقد وَفَّيْنا الصنعةَ حقَّها، وَرَبَأْنا بها أَفرعَ مشارفها))[٨٧]، والجرجاني يذهب إلى أَنَّ إدراك بلاغة النظم لا تتأَتَّى إلَّا لمن كان له ذوق مرهف وإحساس عميق، فقد عقد بابًا سمَّاه (إدراك البلاغة بالذوق وإحساس النفس) بيَّن فيه أَنَّ بلاغة النظم مردُّها إلى الذوق البصير، فبيان مزية النظم عنده تختصُّ بمَنْ ((يكون له ذوق وقريحة يجدُ لهما في نفسه إحساسًا بأَنَّ من شأنِ هذه الوجوه والفروق أَنْ تعرض فيه المزية على الجملة ومَنْ إذا تصفَّح الكلام وتَدَبَّر الشعر فرَّق بين موقع شيء منها وشيء))[٨٨].

ورأى الزركشي أَنَّ تبيان الكلام الفصيح ومعرفة الوجه الأَصح من الصحيح لا يدركه أَيُّ واحد وإنْ كان نحويًا إنما هو أَمر يضطلع به أَرباب الذوق، يقول: ((وليس كلُّ من اشتغل بالنحو أَو باللغة أَو بالفقه كان من أَهل الذوق، وممَّن يصلحُ لانتقاد الكلام إنَّما أَهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضُوا أَنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر، وصارت لهم بذلك دربة وملكة تامّة))[٨٩].

وممَّا ينبغي ذكره أَنَّ كلَّ وجهٍ يشهد له الذوق بصحته ينبغي أَنْ تشهد له سائر أُسس النقد التي تقدمَّ ذكرها؛ فـ((الذوق هو الخيط الذي تنتظم فيه جميع القواعد اللغوية))[٩٠]، وليس العكس ؛ فقد نرى أَنَّ الوجه النحوي تشهد له أُسس النقد بيد أَنَّ الذوق قد لا يشهد له بالصحة بدليل أَنَّ أَرباب الذوق قد يتفاوتون فيما بينهم باختلاف نظرتهم في النص، فلا يخطر ببال أَحد أَنَّهم يتفاوتون في نصٍّ يرفضه أَحدُ أُسس النقد.

وقد استعان شُرَّاح الصحيفة الشريفة بالذوق اللغوي في نقد الأَوجه النحوية، ولعلَّ ما أَخذ بيدي لِعدِّ هذا الأَساس من أُسس النقد لديهم أَنَّي وجدتهم يصرحون بذكر الذوق ويحتكمون إليه في غير موضع، ولاسيَّما السيدُ المدني ، ومن عباراته في ذلك : ((التأَمل الذوقي يشهد أَنَّ القصد في هذا المقام...))[٩١]، و ((وإنْ كان في نفسه صحيحًا غير أَنَّ الذوق يشهد هنا بتجافيه))[٩٢]، و((أَنسب بشهادة الذوق))[٩٣].

ونرى الذوق ملحظًا يُركن إليه في نقد الوجه النحوي في قوله عليه السلام: **((الحَمْدُ للهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم دون الأُمَمِ الْماضيةِ والْقُرُونِ السَّالفةِ))**[٩٤].

يرى المجلسي أَنَّ شبه الجملة (دون الأُمم الماضية) تحتمل أَنْ تكون لغوًا متعلِّقًا بـ(مَنَّ)، أَي: مَنَّ علينا بمحمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم بين يدي الأُمم الماضية، وتحتمل أَنْ تكون مستقرًا في موضع الحال من ضمير المتكلمين في (علينا)، والتقدير: مَنَّ علينا بمحمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم حال كوننا متجاوزين الأُمم الماضية في المنِّ به علينا [٩٥]، وتابعه المدني [٩٦]، واللنباني[٩٧].

واقتصر العاملي على وجه الحالية محتكمًا إلى الذوق؛ إذ قال: ((والذوق لا يحكمُ إلَّا بالحالية))[٩٨].

ويبدو أَنَّ الوجه الأَوَّل مقبول وصحيح ؛ إذ لا يرفضه المعنى ولا تمنعه الصناعة النحوية ويتقبله السياق العام ، لكن الذوق لا يشهد به عند العاملي فالوجه الثاني هو الذي يقتصر عليه ذوق الشارح ، وهذا لا يعني أَنَّ الوجه الأول غير مقبول من جهة النحو.

وفي مرجع الضمير المجرور في (فيها) من قوله عليه السلام: ((**فَذَكَرُوكَ بِمَنِّكَ وَشَكَرُوكَ بِفَضْلِكَ، وَدَعُوكَ بِأَمْرِكَ، وَتَصَدَّقُوا لَكَ طَلَبًا لِمَزِيدِكَ ، وَفِيْهَا كَانَتْ نَجَاتُهُمْ مِنْ غَضَبِكَ**))[٩٩].

ذكر السيد المدني أَربعة احتمالات[١٠٠]:

الأَوَّل: أَنَّه راجع إلى الأمور المذكورة من الذكر، والشكر، والدعاء، والتّصدق.

الثاني: أَنَّه راجع إلى الزيادة الناجمة من التَّصَدُّق بدلالة قوله عليه السلام: (طلبًا لِمَزِيدِكَ).

الثالث: أَنَّه راجع إلى الصدقة المستفادة من (تَصَدَّقوا)، إذْ معناه: أعطوا الصدقات لمرضاته تعالى؛ لجَلْبِ الزيادة والنجاة من الغضب ، وعليه اقتصر المولى محمد سليم الرازي[١٠١].

الرابع: أَنَّه راجع على الدَّلالة المستفادة من قوله عليه السلام فيما تَقَدَّم : (وَأَنْتَ الَّذِي دللْتَهم بِقَوْلِكَ مِنْ غَيْبِكَ).

ورجَّحَ المدني الوجه الأَخير بأَنَّه الظاهر؛ إذ ((يقضي به الذوق السليم))[١٠٢].

فالشارح بذوقه اللغوي رأى أَنَّ مرجع الضمير إلى كلامٍ متقدّمٍ وإنْ ابتعد إلَّا أَنَّه هو الوجه الظاهر، و به تكمنُ بلاغةُ النظم وحسنُ السبك .

الخاتمة

وصل البحث إلى جملة من النتائج، يمكن أَنْ أُلخص أَهمَّها بما يأتي:

١ـ عمل شُرَّاح الصحيفة الكريمة جاهدين على أَنْ ينتقوا أَحسن الأَعاريب التي تؤول إلى تراكيب فصيحة ، وفاضلوا بين الأَوجه النحوية لتمييز أَفصحها وأَوضحها وأَولاها ليُحمل عليها نص الإمام عليه السلام، وحاولوا الابتعاد عن الشاذ والنادر والغريب، إيمانًا منهم بقدسية النص المبارك.

٢ـ بتتبعي الآراء النقدية لشُرَّاح الصحيفة الكريمة رأَيت أَنَّ نقدهم التوجيه النحوي قد يختلف تبعًا لاختلاف مرجعياتهم في الصناعة النحوية ، فقد يتبع شارح ما مذهبًا معينًا يختلف عن المذهب الذي احتذاه شارح آخر، فقد يميل أَحدهم إلى التعصب النحوي وآخر إلى الاستعمال الفصيح الكثير.

٣ـ من الأُسس التي اعتمدها الشُّرَّاحُ في الحكمِ على مقبولية الوجه النحوي المعنى، وهو الأَكثر حضورًا عندهم ، فهم إلى المعنى أَميل منه إلى الصناعة النحوية، لذا نجد المستوى الدَّلالي قد أَخذ مأْخذًا كبيرًا في شروحهم .

٤ـ كانت المشاكلة التركيبية من أَهم الأُسس التي انطلق منها الشُّراح في نقدهم الأَوجه النحوية فقد عَوَّلوا عليها كثيرًا في بيان الوجه الصحيح، فمراعاة التناسق في فقرات النص يجعل من التركيب فصيحًا عندهم، والتركيب الفصيح هو الأَجدر بأَن يحمل عليه نصُّ المعصوم عليه السلام.

٥ـ استعان شُرَّاح الصحيفة المباركة بالذوق اللغوي في نقد الوجوه النحوية وتوسلوا به لمعرفة الوجه الأَصح من الصحيح، ولاسيما السيد المدني وبدا ذلك واضحًا في عباراتهم .

هوامش البحث

(١) رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، السيد علي خان المدني:٢٦٢/٤

(2) المقتضب، أَبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة : ٣١١/٤، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب : ٦٥/٢

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر:١/ ٥٣ـ٥٤.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام الأَنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٦٠٥/٢.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أَبو الفضل إبراهيم :٣٠٢/١، والإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، محمد أَبو الفضل إبراهيم:٣٠٩/٢.

(٦) الصحيفة السجادية الكاملة، تقديم السيد محمد باقر الصدر: ٢٤٥،(دعاؤه في التضرع والاستكانة).

(7) ينظر: شرح الصحيفة السجادية،الشيخ علي بن زين الدين العاملي، تح: د.شعلان عبد علي سلطان ـ حيدر عبد الرسول:٣٥١/٢.

(٨) رياض السالكين:٣٣٨/٧.

(9) ينظر: لوامع الأنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية، السيد محمد باقر الشيرازي ، تح:مجيد هادي زادة:٤٧٠/٥.

(10) الصحيفة السجادية الكاملة: ٢٤٢،(دعاؤه في الرهبة).

(١١) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي: ٢/ ٣٤٦.

(12) المصدر نفسه: ٦٤٣/٢.

(13) مقاييس اللغة، أَحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون،(سوى) : ١١٢/٣.

(14) ينظر: رياض السالكين:٣٠٤/٧.

(15) ينظر: لوامع الأَنوار العرشية:٤٥٠/٥ـ٤٥١.

(16) رياض السالكين:٣٠٤/٧.

(١٧) ينظر: المفردات في غريب القرآن،(خلق): ٢٩٦، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزَّبيدي(ت ١٢٠٥هـ)،(خلق) :٢٥١/٢٥.

(١٨) اللباب في علل البناء والإعراب، أَبو البقاء العكبري، تح: عبد الإله نبهان:٢٩٣/١.

(19) اعتراض الشرط على الشرط، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: عبد الفتاح الحموز:٤٦.

(20) ينظر: النحو الوافي:٣٩١/٢.

(21) معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٥/٣.

(22) الكشاف: ١٢٠/٢، وينظر: البحر المحيط: ٩٤/٥.

(23) الصحيفة السجادية الكاملة: ٢٥١،(دعاؤه في الإلحاح على الله سبحانه).

(٢٤) شرح الصحيفة السجادية، الرازي : ٣٣٢/٢.

(25) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أَحمد عبد الغفور عطار(نقذ): ٥٧٢/٢، ومقاييس اللغة،(نقذ) : ٤٦٨/٥، وأساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري ، تح: محمد باسل عيون السود،(نقذ):٢٩٨/٢.

(٢٦) كتاب سيبويه، سيبويه، تح: عبد السلام هارون:٤٠٢/٢.

(27) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي: ١٩٦/١، والمدارس النحوية، شوقي ضيف:١٦٠.

(٢٨) الصحيفة السجادية الكاملة:١٢٨،(دعاؤه لأهل الثغور).

(29) شرح الصحيفة السجادية،العاملي:٨/٢.

(30) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٥١/١، وشرح التسهيل:١١٣/٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى:٤٤١، وحاشية الصبان:٣٣٧/٢.

(31) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٧/٦، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري(ت٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي :٦٧٧/٢.

(32) البحر المحيط:٤٨/٧.

*أي المصدر.

(33) شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر:٤٠٦/٣، وقوله تعالى الأول: سورة النور، من الآية:٢ والثاني:سورة الصافات، من الآية:١٠٢، وقول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له يتحدَّث فيها عن الموت، نهج البلاغة، تح: الشيخ محمد عبده:٢١١/٢.

(34) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي:٨/٢.

(35) الكشاف، جار الله الزمخشري:٥٣/٤.

(36) ينظر: رياض السالكين:٥٣.

(37) ينظر: لوامع الأنوار العرشية:٣٢/٤.

(38) الصحيفة السجادية الكاملة : ٤٢ـ٤٣،(دعاؤه في الصلاة على حملة العرش وكل ملك مقرب).

(39) ينظر: الفرائد الطريفة في شرح الصحيفة:٢٦٢.

(40) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي:١٢٤/١.

(41) ينظر: رياض السالكين:٣٣/٢.

(42) ينظر: لوامع الأنوار العرشية:١٢٨/٢.

(43) شرح الصحيفة السجادية،المولى محمد سليم الرازي، تح: محمد جواد المحمودي:١١٩/١.

(44) الأَجنبي في النحو العربي، د. أمين عبيد جيجان، (بحث) :٦٠٤.

(45) ينظر: فصاحة التركيب عند أَبي حيان الأَندلسي، د. شعلان عبد علي سلطان (بحث غير منشور): ٩.

(٤٦) ينظر: مغني اللبيب :٥٣٠/١، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد :٢٠٠/٣، وشرح الرضي على الكافية:٣٣٨.٣٣٧/١، و همع الهوامع:٣٦٨/١، وحاشية الصبان، الصبان:٢٨٥/١، والتطبيق النحوي، د. عبده الراجحي:٣٣٣/١.

(٤٧) شرح ابن عقيل:٢٠٠/٣.

(٤٨) ينظر: شرح التسهيل:٣١٠/١، وشرح الرضي على الكافية:٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل:١٩٩/٣، و همع الهوامع:٣٦٨/١.

(49) ينظر: شرح التسهيل:٣١٠/١، وشرح الرضي:٣٣٨.٣٣٧/١،و همع الهوامع:٣٦٨/١.

(50) شرح الكافية الشافية:٣٧٨/١.

(51) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، ومغني اللبيب:٦٢١/١، وشرح التصريح، الشيخ خالد الأَزهري، محمد باسل عيون السود:٨٩/١.

(52) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١٤٧/١، وشرح الكافية الشافية:١٣٨/١، و همع الهوامع:٤٠٦/١، وحاشية الصبان:٣٣١/١.

(53) ينظر: الجنى الداني:٧٢/١ ، ومغني اللبيب:٢١٩/١، وشرح التصريح:٤٤٦/١، و همع الهوامع:٤٠٦/١.

(54) البيت بلا نسبة في :كتاب سيبويه:١٣٩/١، و الجنى الداني:٧١/١، وأَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك، ابن هشام الأَنصاري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، يقول المحقق عنه : ((وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل)):١٤٣/٢، ولم ينسبه أَيضًا إميل بديع يعقوب في: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:٤٠٦/٨.

(55) ينظر: الجنى الداني:٧١/١، وأوضح المسالك :١٤٤/٢، و همع الهوامع:٤٠٦/١.

(56) ينظر: نور الأَنوار، السيد نعمة الله الجزائري : ٨١.

(57) الصحيفة السجادية الكاملة:١٢٩،(دعاؤه في أهل الثغور).

(58) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي:١٢/٢، ورياض السالكين: ٢١٦/٤، ولوامع الأنوار العرشية:٤٠/٤، وشرح الصحيفة السجادية، بهاء الدين النائيني، تح: محمد جواد المحمودي:٧٧.

(59) شرح الصحيفة السجادية،العاملي:١٢/٢.

(60) ينظر: الأُصول في النحو، أَبو بكر السراج،تح: عبد الحسين الفتلي :٣٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب :٢٣٥/١، و التعليقة على المقرب، ابن النحاس، جميل عبد الله عويضة :٣٣٨، واللمحة في شرح الملحة ، ابن الصائغ، تح : إبراهيم سالم الصاعدي:٧٢٨/٢، و همع الهوامع:١٤٣/٣.

(61) شرح الرضي على الكافية :١٩٦/١.

(٦٢) دلائل الإعجاز: ٥٣٩/٢.

(63) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جُزيّ الكلبي، تح: محمد سالم هاشم:١٣/١.

(64) البرهان في علوم القرآن :٢٠٠/٢.

(65) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦٨.

(66) الصحيفة السجادية الكاملة: ١١٩،(دعاؤه لأبويه عليهما السلام).

(67) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي :٣٧٦/١.

(68) ينظر: رياض السالكين:٨١/٤.

(69) لم أَجد هذا الرأي فيما اعتمدته من شروح الصحيفة المباركة.

(70) ينظر: رياض السالكين:٨١/٤.

(71) شرح التسهيل :٣٥١/٣، وينظر: الجنى الداني :١٦١، ومغني اللبيب :٤٦٤/١، و همع الهوامع: ١٨٨/٣.

(72) ارتشاف الضرب، أَبو حيان الأَندلسي، تح: رجب عثمان محمد: ١٩٨٤/٣، وينظر: مغني اللبيب : ٤٦٤/١، و همع الهوامع: ١٨٨/٣.

(73) لوامع الأنوار العرشية : ٥٤٢/٣.

(74) الصحيفة السجادية الكاملة :٢١٥.٢١٦،(دعاؤه في يوم عرفة).

(75) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، الرازي:٢١٦/٢.

(76) ينظر: رياض السالكين:٤١٢/٦.

(77) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، الرازي:٢/٢١٦.

(78) شرح الصحيفة السجادية، الرازي :٢/٢١٦.

(79) فصاحة التركيب عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط : ٢٢.

(80) الصحيفة السجادية الكاملة : ١٤٨،(دعاؤه بعد الفراغ من صلاة الليل).

(81) ينظر: شرح الصحيفة السجادية،الداماد:٢٨٩، وشرح الصحيفة السجادية،العاملي:٢/٨٢، ونور الأَنوار:٢٥٩، و رياض السالكين:٥/٦٦، ولوامع الأَنوار العرشية:٤/٢٣٩.

(٨٢) شرح الصحيفة السجادية، العاملي : ٢/٨٢.

(83) الصحيفة السجادية الكاملة:٢٥٥،(دعاؤه في استكشاف الهموم).

(84) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي:٢/٤٧٤.

(85) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(86) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ،أيوب بن موسى القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري:٤٦٢.

(87) الخصائص :١/٥٤.

(88) دلائل الإعجاز:٢/٥٤٦.

(89) البرهان في علوم القرآن:٢/١٢٤.

(90) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه، مريم عابد مفلح الهذلي (أطروحة دكتوراه):٢١.

(91) رياض السالكين:٣/٣٩٨.

(92) المصدر نفسه :٤/٤٠٥.

(93) المصدر نفسه: ٥/٢٦٤.

(94) الصحيفة السجادية الكاملة: ٣٩،(دعاؤه في الصلاة على رسول الله ﷺ).

(95) ينظر: الفرائد الطريفة في شرح الصحيفة:٢٢٢ـ٢٢٣.

(96) ينظر: رياض السالكين:١/٤٣٢.

(97) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، اللنباني:٢٧٥.

(98) شرح الصحيفة السجادية، العاملي:١/١١٢.

(99) الصحيفة السجادية الكاملة:١٩٤،(دعاؤه في وداع شهر رمضان).

(100) ينظر: رياض السالكين:٦/١٤٩.

(101) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، الرازي:١١٩.

(102) رياض السالكين:٦/١٤٩.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم

١ـ **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أَبو الفضل إبراهيم، الهيأَة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٤م.

٢ـ **الأَجنبي في النحو العربي** ، د. أَمين عبيد جيجان، مجلة كلية التربية الأَساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد ٢٠، ٢٠١٥م.

٣ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، محمد بن يوسف الشهير بأَبي حيان الأَندلسي (ت٧٥٤هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد ، ط١، مكتبة الخانجي ــ القاهرة ،١٩٩٨م.

٤ـ **أَساس البلاغة**، أَبو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٨هـ.

٥ـ **الأُصول في النحو**، أَبو بكر محمد بن سهل السرَّاج النحوي (ت٣١٦هـ)،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،بيروت ــ لبنان ،ط٣، ١٩٩٦م.

٦ـ **اعتراض الشرط على الشرط**، عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله، جمال الدين ابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د.عبد الفتاح الحموز، دار عمار ـ الأُردن ، ط١، ١٩٨٦هـ.

٧ـ **أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين، ابن هشام الأَنصاري(ت٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٨ـ **البحر المحيط في التفسير**: أَبو حيان الأَندلسي بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت ، ٢٠٠٥م.

٩ـ **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أَبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٥٧م.

١٠ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية ، د.ت.

١١ـ **التسهيل لعلوم التنزيل** ، أَبو القاسم محمد بن أَحمد، ابن جُزيّ الغرناطي (ت٧٤١هـ) ، تح : محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٩٩٥هـ.

١٢ـ **التعليقة على المقرب** (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)، أَبو عبد الله محمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس (ت٦٩٨هـ)، تح: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمّان ـ الأُردن ، ط١، ٢٠٠٤م.

١٣ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**، أَبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة ـ الأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

١٤ـ **حاشية الصبان على شرح الأَشموني لأَلفية ابن مالك**، أَبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٩٩٧م.

١٥ـ **الخصائص ، أَبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)** ، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦ـ **دلائل الإعجاز** ، أَبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني بجدة ، ط٣، ١٩٩٢م.

١٧ـ **رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين**، السيد علي خان الحسيني المدني الشيرازي (ت١١٢٠هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي، ط٦، ١٤٢٨هـ.

١٨ـ **شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك**، عبد الله بن عبد الرحمن، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠، ١٩٨٠م.

١٩ـ **شرح التسهيل**، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٢٠ـ **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله بن أَبي بكر الأَزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ٢٠٠٦م.

٢١ـ **شرح الرضي على الكافية**، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ـ بنغازي ، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٢ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد **الجَوجَري** (ت٨٨٩هـ) ، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٣ـ **شرح الصحيفة السجادية**، الشيخ علي بن زين الدين بن محمد بن حسن العاملي (ت١١٠٤هـ)، تح: د. شعلان عبد علي سلطان ، حيدر عبد الرسول، مجمع الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام)، العراق ـ كربلاء.

٢٤ـ **شرح الصحيفة السجادية الكاملة**، السيد محمد باقر المشتهر بالدَّماد(ت١٠٤٠هـ) تح: مهدي الرجائي، بهار قلوب ـ إصفهان، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٥ـ **شرح الصحيفة السجادية**، المولى محمد حسين اللنباني (ت١١٢٩هـ)، تح: محمد رضا الفاضلي، مركز أَبحاث باقر العلوم عليه السلام، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٦ـ **شرح الصحيفة السجادية**، محمد سليم الرازي (من أَعلام القرن الحادي عشر)، تح: محمد جواد المحمودي، مركز أَبحاث باقر العلوم عليه السلام، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٧ـ **شرح الصحيفة السجادية**، محمد محمد باقر الحسيني، بهاء الدين النائيني(من أَعلام القرن الثاني عشر)، تح: محمد جواد المحمودي، مركز أَبحاث باقر العلوم عليه السلام ، ط١ ،١٤٣٠هـ.

٢٨ـ **شرح قَطر الندى وبلّ الصدى**، ابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ)، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ، ط١، ١٩٩٤م.

٢٩ـ **شرح الكافية الشافية**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ) ، تح: عبد المنعم أَحمد هريدي، جامعة أَم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط١، د.ت.

٣٠ـ **شرح المفصل** ، موفق الدين أَبو البقاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.

٣١ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، أَبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تح: أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط٤، ١٩٨٧م.

٣٢ـ **الصحيفة السجادية الكاملة**، السيد محمد باقر الصدر، مؤسسة الأَعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، د.ت.

٣٣ـ **الفرائد الطريفة في شرح الصحيفة الشريفة**، الشيخ محمد باقر المجلسي (ت١١١٠هـ)، تح : السيد مهدي الرجائي ، مكتبة العلامة المجلسي ـ إصفهان، ١٤٠٧هـ.

٣٤ـ **فصاحة التركيب عند أَبي حيان الأَندلسي في تفسيره البحر المحيط** ، د. شعلان عبد علي سلطان، جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية (بحث غير منشور).

٣٥ـ **كتاب سيبويه**، أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨م.

٣٦ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أَبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٧ـ **الكليات**، معجم في المصطلحات والفنون اللغوية، أَيوب بن موسى الحسيني، أَبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤)، تح: عدنان درويش ـ محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، د.ت.

٣٨ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**، أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر ـ دمشق ، ط١، ١٩٩٥م.

٣٩ـ **اللمحة في شرح الملحة** ، محمد بن حسن بن سِباع، أَبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تح: إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.

٤٠ـ **لوامع الأَنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية**، السيد محمد باقر الموسوي الشيرازي الشهير بملَّاباشي (ت١٢٤٠هـ)، تح: مجيد هادي زادة، مؤسسة الزهراء (عليها السلام) الثقافية الدراسية ، ط٢، ١٣٨٥هـ.

٤١ـ **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ، د.ت.

٤٢ـ **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل، أَبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، عالم الكتب ـ بيروت ، ط١، ١٩٨٨م.

٤٣ـ **معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه**، مريم عابد مفلح الهذلي، أُطروحة دكتوراه، بإشراف: د. حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، كلية اللغة العربية ـ جامعة أُم القرى ، ١٤٣٦هـ.

٤٤ـ **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ١٩٩٦م.

٤٥ـ **معجم مقاييس اللغة**، أَبو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت،١٩٧٩م.

٤٦ـ **مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب**، ابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ، ١٩٩١م.

٤٧ـ **المفردات في غريب القرآن**، أَبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأَصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، صفوان عدنان الداودي، دار القلم ، الدار الشامية ـ، دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٨ـ **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأَكبر ، المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٩ـ **النحـو الوافي** ، عباس حسن ، دار المعارف ، ط١٥، د.ت.

٥٠ـ **نهج البلاغة** ، خطب الإمام علي عليه السلام ، تح : الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ، د.ت.

٥١ـ **نور الأَنوار في شرح الصحيفة السجادية** ، السيد نعمة الله الجزائري (ت١١١٢هـ) ، آسيانا ـ إيران ، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٢ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ مصر، د.ت.